مجلة
كلية التــراث الجامعة

مجلة علمية محكمة
متعددة التخصصات نصف سنوية
العدد الأربعون
30 آب 2024
ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير
أ.د. جعفر جابر جواد

مدير التحرير
أ.م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم (ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

تحديات النظام السياسي المؤثرة على البنية الاجتماعية في العراق بعد عام 2005

م.م. نور هادي جاسم الجبوري

جامعة النهرين

ABSTRACT

The study went to address the social structure and the political system that was formed in Iraq, and this came as a result of the adoption of the constitution in (2005), which outlined the shape and nature of that system based on the influential social variables that make up the Iraqi society, but it was noted through that that the constitution went To address the sub-identities at the expense of the national identity and some other challenges that surrounded it, and this extended to the process of building the political system, and the results of this appeared in the performance of its institutions towards the process of managing the state, whose effects appeared negatively on achieving the needs of society There appeared tension in the relationship between the Iraqi society and the political system in this regard

الكلمات المفتاحية: التحديات **النظام السياسي البنية الاجتماعية**

Keywords: political system Challenges social structure.

المقدمة:

يتكون النظام السياسي من مجموعة مهمة من المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بصياغة الأهداف العامة التي تمثل مجتمع ما او مجموعة ضمن هذا المجتمع وتعمل على تنفيذ هذه الأهداف ضمن النظام السياسي الذي يمتلك الحق في استعمال الاكراه المادي المشروع او التهديد باستعماله للوصول الى الحلول الضرورية لمواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع اما البنية الاجتماعية اذ ترتبط بالمجتمع من حيث توزيع السكان والطبقات الاجتماعية أي فعليا لا يمكن دراسة مجتمع ما من دون التطرق الى بنيته الاجتماعية الكامنة وفهمها والتعرف عليها اذ يتعلق هذا الأمر بأداء الدور ضمن سلوك الافراد التفاعلي مع بعضهم البعض اذ يعد هذا السلوك التفاعلي هو مضمون المنظور التفاعلي الرمزي اذ البنية الاجتماعية تتكون من أجزاء وهذه الأجزاء مترابطة البعض أي تفرض سلوكا محددا على المؤسسات والافراد ولا يستطيع الأخير ان يتصرف معها خارج اطار هذا السلوك اذ تعد البنية الاجتماعية الأساس الذي تستند اليه الأنظمة السياسية في تحديد هويتها كون النظام السياسي لم يعد باستطاعته ان يضمن فعالية سياساته وادواته التي تتطلبها الممارسة الديمقراطية من منظمات مجتمع مدني وأحزاب سياسية ووسائل اعلام وفعالية مؤسساته الرسمية مالم يسند ببيئة اجتماعية واعية ومؤيدة لتأسيس نظام ديمقراطي قادر على إدارة الدولة بالشكل الذي يؤدي الارتقاء بمؤسساتها وبالتالي ينعكس على واقع المجتمع بشكل ايجابي.

أهمية البحث:

تأتي أهميّة البحث خلال الخوض في اهم التحديات التي تواجه البنية الاجتماعية وترابطاتها داخل المجتمع العراقي المتعدد المكونات ومن خلال عرضه للتحديات والأزمات الذي تعترض التطور والتماسك فيما بين افراد المجتمع العراقي.

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى بيان التحديات التي تواجه النظام السياسي وتأثيرها على البنية الاجتماعية في العراق وهل ان النظام السياسي له تأثير على البنية الاجتماعية في العراق فما طبيعة البنية الاجتماعية في العراق وما التحديات التي واجهت العلاقة بينها وبين النظام السياسي.

اشكالية البحث:

ان إشكالية الدراسة تأتي من التحديات التي واجهت النظام السياسي العراقي واثرت على بنية المجتمع وانعكست بالسلب على الافراد ولغرض الإحاطة بالموضوع تسعى الدراسة الى الإجابة على التساؤل:

1. ما طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2005.
2. وماهي تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام 2005.
3. وما تأثير التحديات على واقع البنية الاجتماعية في العراق بعد عام 2005.

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان النظام السياسي العراقي وما يشهده من تحديات يؤثر على كل البنى التي يتكون منها النظام السياسي لعل من أهمها هي البنية الاجتماعية لذلك فأنه كلما كانت هناك محاولات لتشخيص تلك التحديات ومحاولة معالجتها كلما كانت هناك بنية اجتماعية مستقرة وناضجة العلاقة ستكون وثيقة بين البنية الاجتماعية والنظام السياسي العراقي والذي سيؤدي دوراً ايجابياً في إزالة كل العقبات التي تعترض البنية الاجتماعية في العراق وبالتالي تكون داعمة لعمل النظام السياسي.

منهج البحث:

اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي في إطار تحليل العلاقة بين البنية الاجتماعية والنظام السياسي في العراق بعد عام 2003 وذلك بواسطة دراسة مدخلات ذلك النظام الذي يعبر عن قيم وعادات وتقاليد وتوجهات المجتمع ومخرجاته التي تتمثل في كيفية التعامل معها وضبطها في أطر قانونية وتنظيمية لتدعيم بنية الدولة.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2005

ان النظام السياسي هو بناء سياسي مؤسسي، والإطار الذي ينظم كيفية تنظيم وتوزيع السلطة واتخاذ القرارات في دولة معينة وهذا يعني ان دراسة النظام السياسي لدولة معينة هو دراسة طريقة ممارسة السلطة فيها وفق تنظيم القانون القائم فيها .و يتألف النظام من مجموعة من المؤسسات والقوانين التي تحدد العلاقات بين الحكومة والمواطنين وكيفية اختيار الحاكم. يشمل النظام السياسي العناصر الديمقراطية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في طريقة إدارة الدولة واتخاذ القرارات [1].

تتفاعل في إطاره بنى النظام السياسي، فالنظام السياسي الداخلي، بنى ذات علقة متشابكة متداخلة، وظيفتها تحقيق التوازن في المجتمع والنظام السياسي يستمر أيضاً بالتطور مع تطور الحياة الانسانية فهي علاقة جدلية فيما بينهما، أو إنه، مجموعة عناصر مهمتها البقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية، ومن هذه العناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي :التنظيمات السياسية، والقواعد السياسية، والوعي السياسي, ويؤثر كل من هذه العناصر في الاخر ويعتمد عليه [2].

كما دون في دستور عام ٢٠٠٥ العراقي في المادة (١) منه جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة, نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني ديمقراطي, ضمن هذا الدستور وحدة العراق و شرع لنا في هذه الفقرة ماهية نوع الحكم كما هو في دستور ١٩٥٨ الا انه عاد واضاف كلمة اتحادي لان العراق قبل عام ٢٠٠٣ كان وحدة واحدة مستقلة كما اضاف كلمة نيابي اي بمعنى وجود برلمان منتخب من قبل الشعب يؤدي ادوار محورية في النظام العراقي الجديد من اجل تمثيل كافة شرائح المجتمع في البرلمان المقصود هنا مكونات الشعب العراقي بل وحتى ضمن للمراءة نسبة من التمثيل لا تقل عن ٢٥٪ من النواب [3].

وتعد المؤسسات السياسية من أهم الركائز التي تقوم عليها النظام السياسي العراقي كونها الحد الفاصل ما بين الحاكم وما بين نظام الحكم و **المؤسسات:** هي جملة الاشكال أو البنى الأساسية في التنظيم الاجتماعي على نحو ما تقرره القوانين او العادات في جماعة إنسانية [4].

لابد لأي نظام سياسي متطور من مؤسسات, ولا يكفي أن تكون هذه المؤسسات مجرد هياكل, بل يفترض أن تكون هذه الهياكل فاعلة ومؤثرة وتقوم بدورها المرسوم حسب الدستور والقوانين التي تنظم عمل هذه المؤسسات فضلاً عن عمل هذه المؤسسات يجب أن تكون متمايزة في الوظائف التي تؤديها من أجل تنمية المشاركة السياسية, وجعل الحراك داخل النظام السياسي نشطاً وفاعلاً [5].

تضمن الدستور العراقي الدائم الذي تم الاستفتاء عليه في (2005/10/15) تنظيماً لسلطات الدولة ومؤسساتها السياسية والتشريعية والتنفيذية, والقضائية وهذا ما جاء في الباب الثالث تحت عنوان (السلطات الاتحادية) إذ نصت المادة (47) على (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمارس اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات) [6]. اما بالنسبة للجهات الغير رسمية في النظام السياسي العراقي تشمل كلاً من (الاحزاب السياسية ،المجتمع المدني ، جماعات الضغط والمصالح، الراي العام)[7]

---

[1] - تيسير عواد ،محاضرات في النظم السياسية المقارنة، الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1993 ص1.

[2] - ثروت بدوي، النظم السياسية تطور الفكر السياسي والنظريات العامة للنظم السياسية، ج1، دار النهضة العربية، بيروت، ط1, 1961، ص11.

[3]- دستور العراق، المادة 1، للعام 2005.

[4]-يوسف محمد عبيدان, دراسات في علم السياسة, د.م، ط1، 1990, ص45.

[5]-علي عباس مراد, المجتمع المدني والديمقراطية, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, ط1, 2009، ص23.

[6]-الدستور العراقي الدائم, 2005، مادة (47).

[7]- هند شاكر محمود،المؤسسات المالية الدولية واثرها غي صنع السياسة العامة، دار امجد للنشر والتوزيع، ط1، 2021.

اما فيما يخص التنشئة الاجتماعية للمجتمع العراقي كانت غير موازية للثقافة السياسية بل كانت كثيراً ما تتقاطع معها والسبب يعود الى قوة النظام التقليدي الذي يتمسك به المجتمع ابتداءً من العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفية والمذهب جميعها مؤسسات وادوات للتنشئة الاجتماعية كانت سابقاً لا يستطيع الفرد مغادرة قواها كما كانت قيمها توازي قيم النظام السياسي [8].

المطلب الثاني: تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام 2005

ان النظام السياسي في العراق واجه مجموعة من التحديات اثرت على البنية الاجتماعية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ واعتمدت على اسس طائفية وقومية وعنصرية، عبرت عن ذلك من خلال شيوع ظواهر مختلفة عند أفراد المجتمع اذ تمثلت بالفقر والبطالة وغيرها وانعكست على واقع المجتمع العراقي، اذ شهدت تلك المرحلة آنذاك، انحداراً أمنياً وذلك نتيجة لضعف ادوات النظام السياسي ويمكن تفصيلها على النحو التالي :

اولاً: التحدي السياسي

أن النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 اعتمد على مبدأ الديمقراطية التوافقية الذي فرض على العراق بعد الاحتلال الأمريكي من خلال اجراء انتخابات حسب التمثيل النسبي، وهذا النوع من الانتخاب يضمن لكل مكون من مكونات المجتمع حصة من المقاعد البرلمانية في السلطة التشريعية تكون مناسبة مع الحجم السكاني لذلك المكون[9]، و أصبحت القوى السياسة والأحزاب في العراق بعد عام 2005 هي المتحكم الاساس في كل مفاصل الدولة اذ يعد هذا التحدي بمقدمة تحديات النظام السياسي[10]،

قبل الخوض في بيان هذا النمط من الحكم الذي يعد عائقاً وتحدياً امام النظام السياسي العراقي سوف نوضح بعض الأمورمنها

1- **مفهوم الديمقراطية التوافقية**:

اقترنت مفردة التوافقيّة دومًا بمفردة الديمقراطية ليشكلا معًا مصطلحًا مركبًا واحداً "الديمقراطية التوافقيّة " والتي ظهرت لأول مرة في أواخر الستينات من القرن الماضي، وهي تعني بالمجتمعات التعددية

يعنيان "حكم الشعب" [11] أما التوافقيّة فهي تعريّب للمفردة الإنجليزية Consociation [12] وقد وردت عدة مفردات مقاربة لها في المعاجم العربية، مثل تكامل، توافق، مطابقة، أو التناسب أو بمعنى التقرّب والتطابق قدرّ الإمكان، فالديمقراطية التوافقيّة هي مجموعة معقدة من القواعد والمعايير التي يمكن تطبيقها لتمكيّن الحكم الديمقراطي والتعايش السلمي بين مختلف الشرائح الاجتماعية في المجتمعات التعددية. [13] كما وتشير إلى مؤسسات تقاسم السلطة في مجتمعات تعددية تشجع النخب القيادية على التعاون في أحسن الأحوال وتجنب الصراع في أسوئها مما تبدو أكثر ملائمة في الدول التي تكافح لأجل تحقيق ديمقراطية مستقرة وخلق نظام سياسي مستقر بالرغم من التباينات الطائفية والعرقية. [14].

2-**مرتكزات الديمقراطية التوافقية:**

إنّ الدافع الحقيقي للأخذ بالديمقراطية التوافقية عدم الانسجام الاجتماعي، بسبب الحواجز الطائفية أو العرقية التي تشكلت عبر التاريخ، وتسببت في منازعات ومشاحنات حتى صار صعباً تجاهلها، وكذلك قد تكون لأسباب مصلحية نفعية خاصة بالقائمين عليها، فأن الديمقراطية التوافقية تتميز بأربعة عناصر أساسية من وجهة نظر المفكر آرنت ليبهارت.

- حكومة ائتلافية أو تحالف واسع يشمل حزب الأغلبية، أي يقوم على حكومة مقابل معارضة وإن الغاية من المشاركة الواسعة في الحكومة الائتلافية يمثل حافزاً للاعتدال والتوفيق ويعد رمزاً للوحدة الوطنية وبحسب مؤيدي هذا النمط هو لحماية مجموعة الأقلية[15].

---

[8]- صالح محمد ابو جاد ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسرة ، الاردن عمان ، 2012، ص47.

[9] - نقلاً عن روبرت دال،عن الديمقراطية، ترجمة سعيد محمد الجسنية ،شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ،بيروت ،2014،ص205.

[10] – محمود احمد عزت، بناء دولة العراق: الفرص الضائعة، بيت الحكمة العراقي، بغداد، 2013، ص134.

[11] طارق علي الربيعي، الأحزاب السياسية، مطابع وزارة التعليم، بغداد، العراق،2008، ص160.

[12] أنطوان نصري مسرة، النظرية العامة في القانون الدستور، ط1، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان،2005، ص23.

[13] - Nils C.Bormann: Conditional Consociationalism Electoral System And Grand Coalitions, Paper to be presented at the ECPR Joint Sessions workshop on Political Violence and Institutions from 12-17 April in St. Gallen, Switzerland, 2011,p4

[14] - Pippa Norris: Stable democracy and good governance in divided societies Do power-sharing institutions work?, Harvard university, USA, 2005, p4.

[15] - ياسين سعد محمد البكري،إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية،مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،2009،ص60.

- حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات بالتساوي من أجل منع احتكار السلطة، أي تتميز بالفيتو المتبادل، كوسيلة لحماية الأقلية ضد قرار الأكثرية فالمشاركة في الائتلاف بحسب مؤيدي هذا النمط لا تكفي لحماية 60 مجموعة من الأقلية، لذلك تعطى هذه المجموعة حق النقض في الميادين ذات الأهمية الحيوية [16].
- الاعتماد على مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والإدارات والانتخابات، الهدف الأساس من التمثيل النسبي هو تقسيم المقاعد البرلمانية بين الأحزاب بما يتناسب مع الأصوات التي حصلوا عليها، وتقتضي النسبية في التمثيل انعكاساً لأحجام هذه الجماعات بمختلف مستويات الدولة بمؤسساتها وأنشطتها، فالنسبية عادة تقوم على مبدأ واضح، وهو علاقة التناسب بين عدد الأصوات وترجمتها الى مقاعد[17] .
- الاستقلال الفئوي الذاتي او الادارة الذاتية، يُعد الاستقلال القطاعي من أهم خصائص الديمقراطية التوافقية عبر هذه الخاصية الديمقراطية التوافقية لا تستهدف إزالة الانقسامات القطاعية بل الاعتراف بها وتحويل تلك القطاعات إلى عناصر بناء للديمقراطية المستقرة، [18] ،إذ ترى النظرية التوافقية من خلال حكم الأقلية لنفسها في المنطقة الإقليم أو المقاطعة أو المحافظة ومن خلال حقها في تقرير التصرف بشؤونها الخاصة، معزز لفرص الاستقرار والاستمرار، إذ أن تحقيق الاستقلال الداخلي للجماعات في شؤونها الداخلية، يعزز من بناء ديمقراطية مستقرة [19] .

نستنتج مما سبق، إن الديمقراطية التوافقية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها أن يشترك الجميع في الحكم الديمقراطي للمجتمع المتعدد، فالتجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، ومن خلالها يتحقق مضمون التوافق بين الجماعات المختلفة اما فيما يخص العراق فتم تطبيق الديمقراطية التوافقية وفقاً لمحاصصة المكونات وشخصنة الوزارات ولم يتم تطبيقها بالشكل الأمثل أدى هذا الى اثار سلبية انعكست على واقع النظام السياسي العراقي.

3- سلبيات الديمقراطية التوافقية على النظام السياسي العراقي بعد عام 2005:

- أن الديمقراطية التوافقية ومنذ تشكيل أول حكومة منتخبة دائميه، نجد بأنها كانت قائمة على أساس محاصصة المكونات داخل المجتمع العراقي إذ اصبح عرفاً متبعاً ان يكون رئيس الجمهورية من المكون الكردي ونائبين له (سني وشيعي)، ورئاسة مجلس الوزراء من المكون الشيعي ونائبين (سني) وكردي) ورئاسة البرلمان للمكون السني ، على الرغم ان الدستور العراقي الدائم لعام 2005 لم يحدد هوية من يتولون المناصب الرئاسية ([20]) اذ يعتبر توزيع المناصب السيادية ناحية ايجابية، وذلك لإشراك ممثلي مكونات المجتمع العراقي كافة في الحكومة، إلا أن المحاصصة والتوافق ما بين الكتل السياسية أصبحت بمثابة توزيع المناصب والوظائف على شكل حصص واتباع النهج الطائفي بدلاً من النهج الوطني وأصبح نظاماً ثابتاً يطبق في كافة مؤسسات الدولة ، ابتدءاً من المناصب السيادية نزولاً الى الدوائر الفرعية [21]،
- إن اعتماد الديمقراطية التوافقية كنمط حكم يؤدي بواقع الحال إلى إلغاء المعارضة وإن غياب المعارضة أدى بدوره إلى نقص كبير في بناء الدولة الديمقراطية اذ انعدمت إمكانية المحاسبة والمراقبة وبأثرها تم تجزئة المجتمع ونقله من مجتمع متعايش نسبياً إلى مجتمع متنافر ولد هذا الانتقال انقسام طائفي وديني وعرقي بسبب انتشار التخلف وقلة الوعي وتعدد الانتماءات والولاءات[22].
- ان الديمقراطية التوافقية تأثرت باستمرار ازمة الهوية الوطنية وارتفاع شأن الهويات الفرعية اي وجود ولاءات فرعية تعمل على تقليل قوة مستوى التماسك المجتمعي ، ومن الاشكاليات التي أصبحت أكثر تعقيداً في العراق بعد عام 2005 هي إشكاليات الانتماء الفرعي دون الانتماء الوطني وعدم تبلور هوية وطنية شاملة وان استمرار اجازة هذه الخاصية للثقافة الفرعية للمكونات في الديمقراطية التوافقية، اذ غيبت الهوية الوطنية العراقية و حولت هذا المكون الاجتماعي الى حزب

---

[16] - نقلاً عن ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد،،ترجمة، حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية،بغداد،بيروت،ط2006،1،ص40.

[17] -35-34 Arend Lijphart, Patterns of Democracy, first publication, New haven: Yale university press, 1999, p .

[18] - حسن تركي عمر، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى، العدد59، جامعة ديالى، ديالى العراق،2013، ص70.

[19] - سعد شهاب احمد الشيخ: الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة الموصل، الموصل، العراق،2022، ص30.

[20] -طه ابراهيم عبد السلطة التنفيذية وتعزيز الوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (بغداد): جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية، 2017، ص 54.

[21]-زيد عدنان محسن مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005 انموذجاً"، مجلة قضايا سياسية، العدد 48 49 :(بغداد) جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية (2017)، ص 224.

[22] - جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي، الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، ص44.

سياسي أو كيان له صفة اجتماعية محصورة بفئتها سواء للأحزاب الشيعية أو السنية أو الكردية أو التركمانية أو المسيحية في تمثيلها[23].

ومن خلال ما تم ذكره ان الديمقراطية التوافقية تهدف الى حل المشكلات والانقسامات بين مكونات المجتمع، وتعزيز مبدا التعايش السلمي والمشاركة السياسية للجميع، اما في العراق فقد اصبحت الديمقراطية التوافقية على النقيض من ذلك لأن الديموقراطية التوافقية غير قادرة على بناء نظام حكم وطني مستقر، وغير قادرة على تجاوز الحالة الطائفية القومية في العراق بسبب التفسير الخاطئ للكتل السياسية لها، و الحل هو بناء نظام ديموقراطي حقيقي اي حكم وطني ديموقراطي وذلك من خلال ارساء ثقافة تسامح وطنية لتعزيز الوحدة الوطنية و تجريم استخدام مصطلحات طائفية وعرقية كوسيلة للتمييز بين أبناء المجتمع العراقي لمصالح حزبية.

ثانياً: التحدي الأمني

اذ شهدت الفترة بعد عام 2003 ظواهر عنف اثرت على الواقع الأمني للبلد تمثلت في انتشار الاسلحة بشكل واسع بين أفراد المجتمع، وان الامر لم يقتصر على ذلك انما وصل الى تأسيس اجنحة عسكرية من خلال الأحزاب السياسية وذلك من اجل الحفاظ على مركزها وحماية مواردها الامر الذي اشاع الفوضى في البلد وتخلخل الوضع الأمني من جراء تلك الممارسات[24].

من خلال ما تم ذكره أعلاه أحدثت تلك التغييرات خللاً كبيراً في منظومة الأمن الداخلي في البلد، جراء نشاط الفواعل الاجتماعية وذك لا ستنادها على أسس عنصرية وطائفية ، فضلاً عن الأمن الحدودي الذي اضحى مفتوحا امام الجميع، وانتج هذا الفعل دخول الاسلحة والأفكار التي تحثهم على الطائفية والعنصرية والتي احدثت حالات من سوء الامن في البلد[25]، بالإضافة الى ضعف الاجهزة الأمنية في أداء واجباتها الأساسية، بسبب عمليات الفساد التي تغلغلت في تلك المؤسسات، فضلاً عن الضعف الذي ترتب في عمليات التسليح والدعم اللوجستي والثغرات الامنية في ظل ضعف الامكانيات في التعامل مع تلك الاحداث شكل ذلك تحدياً كبيراً امام الامن.

نستنتج مما سبق أن التحدي الأمني ساهم بشكل كبير في عدم استقرار العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي وذلك يعود الى اهمية وطبيعة التحدي على نشاطات الأفراد فضلاً عن إجراءات عمل النظام السياسي ومن ثم يصبح من الصعوبة إيجاد أي تنسيق وتعاون في العمل بينهما ما لم يتم إزالة ذلك التحدي.

وبذلك شكل التحدي الأمني مفصلاً هاماً في احداث بعد عام 2003 وسبب في عدم استقرار العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، وأتجه المجتمع نحو القبيلة والعشيرة والطائفة في حماية نفسه بدلاً من المؤسسات الأمنية الأمر الذي ادى الى نتائج سلبية كبيرة على واقع الدولة العراقية.

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

لقد نجم عن تعرض العراق للأزمات المتلاحقة والتحديات الى تفاقم المشكلات وتزايدها عمقاً من حيث الأثر والنتيجة، واصبحت تلك الأوضاع تتسم بالضغط على افراد المجتمع، ومحدودية توظيفه وضعف نموه، فضلا عن التدمير الكبير في البنى التحتية، ما يجعل الدعوات ملحة لبناء برامج وخطط وطنية تضع الجميع أمام خيارات مصيرية، على وفق سياسات وبرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لتنمية الإمكانات البشرية والمادية انصرفت التحديات الاجتماعية الى طبيعة المجتمع وبما يشهده من أحداث تؤثر على العلاقة بينه وبين النظام السياسي، فإن ذلك التحدي ينبع من القيم التي تأسس عليها المجتمع ومدى قدرة النظام على توجيه تلك القيم بالاتجاه السليم في دعم النظام السياسي الديمقراطي، وذلك من خلال جعل تلك القيم تتناسب مع الممارسة الديمقراطية التي تقوم على المساواة والعدالة وحرية التعبير والتعايش السلمي، ومهما ابتعدت تلك القيم عن ذلك سببت تحدياً كبيراً، يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

اولاً: التحدي الاجتماعي

التحدي الاجتماعي يكمن بما يتضمّنه المجتمع من فواعل ومتغيّرات عدّيدة توثّر عليه في تعاطيه مع النظام السياسي بشكل ايجابي أو سلبي والتي تتضمن بطابع ذلك المجتمع وما يعتنقه من عادات وتقاليد تؤثر على سلوكه العام في تعاطيه مع اجراءات النظام السياسي، **اذ** أصبح المجتمع يعاني من أزمات عدّة تمثلت بأزمات السكن والصحة والخدمات والتعليم بالتالي كان له الأثر على سلوكه العام، بالإضافة الى قناعاته في تعامله مع قضايا الشأن العام بشأن الاهتمام بالحاجات الأساسية، الامر الذي انعكس على واقع عمل النظام السياسي في فقدان اهم عنصر لمتابعة نشاطاته[26].

---

[23] - ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمعات متعددة، مصدر سبق ذكره، ص 129.

[24]- فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي، مطبعة السماء، بغداد، 2016، ص138.

[25]- عبد الستار الجنابي، العراق.. انهيار النظام.. فوضى الاحتلال.. آفاق ديمقراطية، دار ورد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص34.

[26]- ابتسام عبد القادر محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة الدراسات الدولية، العدد (35)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، كانون الثاني، 2008، ص135.

اما من الناحية القبلية والعشائرية اذ سيطر الطابع القبلي والطائفي على المجتمع العراقي بعد عام 2003 و تعرف العشيرة على انها مجموعة افراد ينحدرون ويشتركون بنسب واحد ويكون لهم جد مشترك فيما بينهم وان الانتماء اليها يكون عن طريق النسب الابوي،[27] .

تعد العشيرة، نظام محلي سياسي داخلي قديم يحكم بموجب قوانين العادات والعرف، عرفته اغلب المجتمعات في البدائية أي في بداية تنظيمها الاجتماعي والسياسي، ويكون مجتمع منغلق. على افراده والاساس فيها العادات الموروثة والتقاليد أي تكون بمثابة قانون[28]

اما من الناحية الدينية مثّل المتغير الديني تحدياً كبيراً في رسم شكل النظام وملامح العلاقة بينه وبين المجتمع، فقد ادى التدخل الكبير في الشأن السياسي الى صعود حدة التوترات ما بين مكونات المجتمع العراقي، فنلاحظ أن المرجعيات الدينية الشيعية دعت الى الانتخابات في حين نجد المرجعيات السنية وقفت بالضد من ذلك أدى هذا التصرف الى ارتفاع حدة الشد والجذب بين [29].

مكونات المجتمع[30]،والنظام السياسي العراقي لم يعمل على تعزيز الهوية الوطنية من خلال تعزيز ثقافات قائمة تستند الى القانون في الفصل بين جميع ابناء المجتمع وان لا سبيل للمجتمع غير التعاون على مواجهة الصعوبات في حين كان التوجه نحو تعزيز الانتماء الطائفي والقومي ومرجح ذلك هو ضعف النظام السياسي عن أداء واجباته، فضلاً عن الصيغة التي بُنيَ عليها النظام لم تكن على أسس وطنية خالصة انما المحاصصة المقيتة هي الحكم في ذلك[31].

وخلاصة القول إن التحديات الاجتماعية تتضمن بيئة الفرد وواقع سلوكه العام ولاسيما في تعاطيه مع النظام السياسي، وان تنشئة المجتمع للأفراد تنشئة اجتماعية صحيحة تؤدي الى نشوء جيل واعي، تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة.

ثانياً: التحدي الاقتصادي

التحديات الاقتصادية في العراق تنوعت ما بين الاقتصاد الاحادي وعدم الاعتماد على القطاعات الاخرى في تنوع مصادر دخل الدولة وما آلت اليه من تشوه في اقتصاد العراق بعد عام 2003 وعدم وضوحه في اجراءاته ونشاطه وعدم قدرته على تهيئة الظروف المناسبة الى عمل تنمية مستدامة للبلد كل ذلك سبب تحدياً في العلاقة ما بين المجتمع والنظام، اذ اصبحت هنالك جيوش من البطالة التي لا عمل لهم، و هذا التحدي في صعود، والذي ولد تحديات اخرى اهمها الأمنية وعمل فوضى في داخل البلد فضلاً عن تحديات اخرى[32]و التحدي الأكبر الذي يكمن في توفير فرص العمل هو في عملية ايجاد فرص العمل التي تمثلت في عملية تعيين أفراد المجتمع العراقي في مؤسسات النظام الرسمية فإن ذلك الاجراء قد أنهك خزينة الدولة وعدم القدرة على عمل اي مشاريع تذكر دون الاعتماد على القطاع الخاص من خلال تهيئة فرص عمل لهؤلاء العاطلين[33].انتشار ظواهر الفقر والمرض والجهل بين أبناء المجتمع العراقي، بعد عام 2003 وتراجع النظام السياسي عن القيام بواجباته لتأمين خدمات المواطنين ، فإن ذلك الامر يكون حاجزاً امام المجتمع ان يمارس دوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بسبب حالة الفقر وانعدام التعليم[34].

ان الاقتصاد الريعي يعد كمورد دخل اساسي للدولة ادى ذلك الى وجود اقتصاد هش يعتمد على سعر النفط العالمي وكمياته المنتجة، أدى ذلك الى فقدان الاستقرار الاقتصادي في البلد وأحدث خللاً في سياسات البلد النقدية والمالية وأنعكس ذلك بالسلب على المجتمع العراقي[35].

انتشرت ظاهرة الفساد في مختلف مفاصل الدولة أدّى ذلك إلى انعدام النشاطات الاقتصادية التي تساهم في تنمية قدرات الدولة، والتي تنعكس بشكل ايجابي على دخل المواطنين وان هذا المتغير الذي فرض نفسه بعد عملية تغيير النظام شكل

---

[27] - محمد الخطيب، دراسة عن المجتمعات البدائية، دار علاء الدين، دمشق، 2005، ص 163.

[28] - نور هادي جاسم، البنية الاجتماعية والنظام السياسي في الكويت 2005-2020،رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،ص2021،19.

[29]- علي عبد العزيز الياسري، ملامح الثقافية في العراق المعاصر، مجلة الدراسات الدولية، العدد (46)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، 2010، ص145.

[30]- علي عبد العزيز الياسري، ، ملامح الثقافية في العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص140.

[31]- ابتسام عبد القادر محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مصدر سبق ذكره، ص131.

[32]- مي حمودي عبد الله، واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(37)، 2013، ص136.

[33]- عبد الجبار الحلفي، البطالة في العراق مع اشارة خاصة الى بطالة الشباب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد43، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص103.

[34]- مي حمودي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص131.

[35]- مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق رؤيه في المشهد العراقي الراهن، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص60.

بدوره نقطة تفرقة بين المجتمع والنظام السياسي [36] ، اضافة الى عدم وجود نظام مصرفي يعتمد على الوسائل العلمية والتكنولوجية في تنمية ومعالجة بعض المشكلات التي تعاني منها الدولة من خلال منحها القروض للمواطنين في عمل المنشاة الصناعية والسكنية فضلاً عن التواصل مع المؤسسات العالمية في تنمية قدراتها واستقطاب رجال الاعمال في سبيل القيام بالأدوار الأقتصادية في البلد[37]، الا اننا لم نلاحظ هذا الفعل على المستوى الحكومات المتعاقبة منذ العام 2003 على تشجيع القطاع الاقتصادي بمفصليه الحكومي المتمثل في الاستثمارات وتقديم الخدمات الى المواطن ولا على مستوى القطاع الخاص وما يتطلب من ضمانات امنية ومالية تؤهله على العمل في ذلك[38]، ولم نجد هنالك تشريعات مناسبة تنهض بالواقع الاقتصادي للبلد ولم نلاحظ ممارسات من قبل مجلس النواب أو من قبل الحكومة التي تقوم على ارسال مشاريع القوانين الى النهوض بالواقع الاقتصادي .ان عملية سوء التوزيع في ادارة الموارد المتبع بعد عام 2003 من قبل النظام السياسي وماواجه من اشكاليات عدة في الخدمات المجتمعية جراء استشراء عمليات الفساد كانت له اثار سلبية كبيرة على واقع المجتمع العراقي[39]،النظام السياسي لم يعمل على ايجاد المعالجات المناسبة لسوء الادارة في اغلب مفاصل الدولة اثر ذلك على بناء المشاريع الخدمية للموطن، وكذلك على واقع العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع.

اذ لم تشهد الدولة بعد عام 2003 عملية تغيير النظام السياسي تأسيس بيئة مناسبة للنشاطات الاقتصادية او لممارسة ادواراً مختلفة في معالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي انما كانت ساحة حروب بدلاً من احتواء الموارد الاقتصادية الامر الذي انتهى الى سخط شعبي كبير على جميع الممارسات التي تقوم بها الحكومة[40].

ان التذبذب الحاصل بسعر العملة الاجنبية في الاسواق العراقية اذ يعتبر سعر الصرف العنصر المحوري في الاقتصادات المالية والدولية ويعد أيضا عنصر القطب في الفكر المالي الحديث وما ترتب عليه في عملية انتظام السوق الداخلية الذي يعتمد بشكل اساس على البضائع المستوردة من الخارج سبب تحدياً كبيراً [41].

وخلاصة القول ان أي استراتيجية تعمل على الخروج من الوضع الاقتصادي الراهن المتأزم في العراق يشترط ان تركز على تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي واهمية هذا الهدف ملحة ، في ظل الأحادية الشديدة التي اخذ يتجه اليها الاقتصاد العراقي وذلك بسبب اعتماده المباشر على إيرادات النفط ويبقى الحال نسبياً إذا ما وجد معالجة لهذا الامر الذي يمكن في توفير المستلزمات الأساسية للنشاطات الاقتصادية .

ثالثاً: التحدي الثقافي

أصبحت الثقافة تشكل مرتكزاً مهماً لعمل النظام السياسي من خلال اجراءاته فان تثاقل النظام على خلق ثقافة داعمة ومشجعة للأسس الديمقراطية لا يمكن ان تكون هناك علاقة ايجابية بين النظام السياسي والمجتمع، لم يعمل النظام السياسي على خلق البيئة المناسبة لتعاطي الثقافة مع العملية الديمقراطية بشكل ايجابي من قبل أفراد المجتمع و العملية الانتخابية والاهمية التي تتضمنها في عملية احداث التبادل السلمي للسلطة [42].

سيطرت على افراد المجتمع العراقي ثقافات ساعدت على تجزأه بدلاً من التوحيد وعدم معرفته بما يحدث في واقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي كالثقافات الدينية التي اخذت تستحوذ على كل مفاصل الحياة والقبلية، وما نتج عنه من ممارسة شكلت تحدياً امام عمل مؤسسات النظام السياسي الرسمية والقومية التي افضت الى تجزئة المجتمع [43].

النظامُ السياسي لم يسعَى إلى تأسيس ثقافة تقوم على اساس المواطنة التي تتبعها جميع الهويات الفرعية والسبب يعود الى طبيعة تأسيس بنية ذلك النظام السياسي الذي اعتمد على الهويات الطائفية المكوناتية في بناءه الامر الذي انعكس على واقع المجتمع العراقي في ظهور الهويات الفرعية [44].

مرت الدولة العراقية بتحولات، وتغيرات في الثقافة العامة للدولة، إذ تم فرض قاعدة المحاصصة على الوزارات، وذلك بتوزيع المسئوليات التنفيذية بموجب قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية، وما تبعها من انتقال حاد وسريع للأدوار والوظائف

---

[36]- هاشم الشمري، ايثار الفيلي، الفساد الاداري والمالي اثاره الاقتصادي والاجتماعي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص34.

[37]- عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والامن في العراق تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش، عمان 2020، ص9.

[38]- حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية العراق بعد الانسحاب الامريكي، مجلة دراسات دولية العدد 52، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، 2012، ص29.

[3]- محمد صبري ابراهيم العزاوي، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي: دراسة في المعوقات والحلول، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص95.

[40]- المصدر نفسه، ص33.

[41]- ميثم لعيبي اسماعيل، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003، قراءة في الدستور والموازنة العامة، مجلة دراسات اقتصادية بيت الحكمة، العدد 20، 2008، ص84.

[42]- فالح عبد الجبار، دستور العراق العلاقات العرقية والدينية، ترجمة سعد شحاتة، دراسات عراقية، بيروت، 2008، ص73.

[43]- فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص75.

[44]- علي عبد العزيز الياسري، مصدر سبق ذكره، ص145.

للبنى والمكونات الاجتماعية والسياسية، أفرزت تخلخلاً وتشظياً في بنية المجتمع العراقي وعززت الانتماءات الفردية على حساب الانتماءات الوطنية مما شكل ذلك عائقا امام النظام السياسي في تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وبرزت أزمات النظام السياسي المتمثلة بأزمة الهوية وأزمة الاندماج في العراق [45].

نستنتج مما سبق ان التحدي الثقافي الذي واجه العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع كان سبباً رئيسياً في توتر العلاقة فيما بينهما، ذلك فان التحديات التي واجهت العلاقة بين البنية الاجتماعية والنظام السياسي قد اختلفت و تنوعت في ممارساتها وخصائصها و تركت اثارها بشكل واقع على افراد المجتمع العراقي في تعاطيه مع النشاطات التي يقوم بها النظام السياسي بالإضافة الى سلوكه العام وظهرت تلك الاثار أيضاً عمل النظام السياسي في ضبط السلوك العام للدولة ولاسيما أفراد المجتمع الذين لم يرتقوا الى وسائل ضبط سلمية انتج هذا الفعل توتر بالعلاقة بينهما بشكل واضح.

ومن خلال ما تم عرضه في البحث من دراسة لواقع وطبيعة البنية الاجتماعية والعلاقة بينها وبين النظام السياسي والتحديات التي واجهتها تم التوصل الى رصد الخلل واضح في عملية ادارة الدولة من قبل النظام وهذا الخلل انتشرت عواقبه واضراره على واقع الدولة العراقية وهو ما عمل على تغيرات مفصلية في سلوك افراد المجتمع.

الخاتمة:

تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار بكلّ مفاصله السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة لا يمكن أن يتحقق ما لم يتم اصلاح العلاقة ما بين البنية الاجتماعية والنظام السياسي الذي تشكّل في عام (2005).

الا أن اصلاح تلك العلاقة لا يمكن أن يتحقق ما لم تُسنَد بمنظومة قانونية قادرة على معالجة التحديات التي واجهتها تلك العلاقة جرّاء عملية بناء ذلك النظام السياسي، فضلاً عن زيادة فعالية المؤسسات في سبيل تأسيس بيئة سليمة قائمة على أساس التوزيع العادل للموارد والمساواة امام القانون ، وبذلك فإنَّ عدم استقرار العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي أصبح مؤشراً مهماً في العراق لأنعدام كافة وسائل الاستقرار و التنمية في البلد لان النظام السياسي لا يستطيع ان يعمل بمعزل عن بيئه الاجتماعية التي يستند عليها في تشكيل ادواته وتوجهاته وانطباعاته حول الممارسات التي يقوم بها، بالإضافة الى ان البنية الاجتماعية اذ لم يتم ضبطها من قبل سياسات النظام لا تسطيع ان تقوم بأدوار ايجابية في تقويم وتقييم مسارات عمل النظام السياسي.

فضلاً عن التحديات التي واجهها النظام منذ عملية تأسيسه التي احتوت على أسس عنصرية و طائفية باستبعاد الأسس الوطنية اصبح هنالك إشكالية كبيرة في بنية النظام السياسي، و ظهرت نتائجها السلبية على سلوكياته والتي تمثلت في حدوث الفجوة بين المجتمع والنظام السياسي نتيجة إلى تزايد حجم المشكلات السياسية و الدستورية والاجتماعية والاقتصادية لدى أفراد المجتمع والتراجع في عمل منظمات المجتمع المدني في القيام بأدوارها في التعبير عن المشاكل التي تواجههم إلى الجهات الرسمية المعنية بها مع وقوف النظام السياسي عاجزاً على إيجاد المعالجات المناسبة لها.

الاستنتاجات:

وفي صدد تلك التحديات والإشكاليات رصدت الدراسة أن الأمرَ يحتاج إلى إعادة النظر في عملية بناء النظام السياسي بالاستناد الى أسس المواطنة والأدوات التي يعتمد عليها في تنفيذ اجراءاته، بدون ذلك لا يمكن بناء علاقة سليمة بين الاثنَين، ولا يمكن أن نضمن وجود إدارة سليمة للبلاد تعمل على تنمّية قطاعات البلد، ومن خلال ذلك توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1.لا يمكن للنظام السياسي أن يعمل بمفرده وبمعزل عن المجتمع الذي ينبثق منه في ممارسة ادواره السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لان انقطاع عملية التواصل بين المجتمع والنظام السياسي سوف يؤدي إلى امتناع المجتمع عن الالتزام بقرارات وسياسات النظام السياسي الأمر الذي يشكّل تحدياً كبيراً أمام عمله.

2. إن عملية التغيّير الذي مرَّ بها العراق بعد عام 2003 كانت مفترق طرق بالنسبة الى المجتمع العراقي فهو كان امام خيارين امام عملية بناء الدولة على أطر قانونية تدار من قبل نظام سياسي يؤمن بمفهوم الحرية الذي يعتمد الاسس الديمقراطية تكون الأساس في عمله، او أمام بناء نظام سياسي يعتمد على مرتكزات عنصرية وطائفية.

3. لم تكن الظروف السياسية والاجتماعية الاقتصادية مهيأة ا لإجراء عملية انتخابية في العام 2005 لينبثق عنها تشكيل حكومة ومجلس نواب ينبثق عنه لجنة لكتابة الدستور كون المجتمع العراقي لم يكن مهيئاً للتواصل مع العملية الانتخابية بشكل سليم في تصويب اختياراته في انتخاب الشخص المناسب بالقيام بعملية التشريع لكتابة الدستور، فضلاً عن ان عدم وجود الكفاءة و الخبرة من قبل المشرعين في عملية كتابة الدستور مما نتج عن هذا الفعل دستور يحمل في طياته الكثير من التحديات التي أحدثت خلل في العلاقة بين المجتمع العراقي والنظام السياسي.

[45]- علي عبد العزيز الياسري، ملامح الثقافية في العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص146.

4. أفضى عدم أستقرار العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي جعل الفرد العراقي لا يثق ولا يستجيب لإجراءات النظام السياسي، لذلك نجد أن الفواعل الاجتماعية بدأت تظهر على شكل قوى مسلحة تأخذ مساحتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حساب مؤسسات النظام السياسي الرسمية.
5. بعد عام 2003 لا يوجد اي دور يذكر لمنظمات المجتمع المدني في أخذ دورها بشكل حقيقي وممارسة ادوارها الإيجابية بين افراد المجتمع .

قائمة المصادر:

أولاً: القران الكريم

ثانياً: المستندات العامة

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة

1. آزاد عثمان، العملية السياسية ومسيرة الفيدرالية في العراق، ط1، مطبعة موكرياني، اربيل، 2013.
2. تيسير عواد ،محاضرات في النظم السياسية المقارنة، الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1993.
3. علي عباس مراد, المجتمع المدني والديمقراطية, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, ط1, 2009.
4. عبد الستار الجنابي، العراق.. انهيار النظام.. فوضى الاحتلال.. آفاق ديمقراطية، دار ورد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014
5. ثروت بدوي، النظم السياسية تطور الفكر السياسي والنظريات العامة للنظم السياسية، ج1، دار النهضة العربية، بيروت،ط1, 1961.
6. نقلاً عن ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد،،ترجمة، حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية،بغداد،بيروت ،2006.
7. باسم علي خريسان، العملية الانتخابية الديمقراطية دراسة في النظم الانتخابية وقوننة الأحزاب السياسية وتمويلها، مركز قراءات للدراسات والنشر، العراق، 2011.
8. حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري، بغداد، 2013.
9. صالح محمد ابو جاد، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسرة، الاردن عمان، 2012.
10. عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والامن في العراق تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش، عمان 2020.
11. ياسين سعد محمد البكري، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،2009.
12. جابر حبيب جابر،الانسداد السياسي،الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق،دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،ط1.
13. محمد الخطيب، دراسة عن المجتمعات البدائية، دار علاء الدين، دمشق، 2005.
14. فالح عبد الجبار، دستور العراق العلاقات العرقية والدينية، ترجمة سعد شحاتة، دراسات عراقية، بيروت، 2008.
15. يوسف محمد عبيدان, دراسات في علم السياسة, د.م، ط1.
16. فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي، مطبعة السيماء، بغداد، 2016.
17. محمود احمد عزت، بناء دولة العراق: الفرص الضائعة، بيت الحكمة العراقي، بغداد، 2013.
18. مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق رؤيه في المشهد العراقي الراهن، بيت الحكمة، بغداد، 2013.
19. هاشم الشمري، ايثار الفيلي، الفساد الاداري والمالي اثاره الاقتصادي والاجتماعي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
20. نقلاً عن روبرت دال،عن الديمقراطية، ترجمة سعيد محمد الجسنية ،شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ،بيروت ،5،2014.
21. طارق علي الربيعي: الأحزاب السياسية، مطابع وزارة التعليم،بغداد،العراق،2008.
22. هند شاكر محمود،المؤسسات المالية الدولية واثرها غي صنع السياسة العامة، دار امجد للنشر والتوزيع، ط1، 2021.
23. Pippa Norris: Stable democracy and good governance in divided societies Do power-sharing institutions work?, Harvard university, USA, 2005.
24. أنطوان نصري مسرة، النظرية العامة في القانون الدستور، ط1، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان،2005.
25. Nils C.Bormann: Conditional Consociationalism Electoral System And Grand Coalitions, - Paper to be presented at the ECPR Joint Sessions workshop on Political Violence and Institutions from 12-17 April in St. Gallen, Switzerland, 2011.

رابعاً: البحوث والدوريات

1. ابتسام عبد القادر محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة الدراسات الدولية، العدد (35)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، كانون الثاني، 2008.
2. علي عبد العزيز الياسري، ملامح الثقافية في العراق المعاصر، مجلة الدراسات الدولية، العدد (46)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، 2010.
3. حسن تركي عمر، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى، العدد59، جامعة ديالى، ديالى العراق.
4. بشار حسن يوسف،وسحر محمد نجيب، تطور قانون الأحزاب السياسية في العراق،العدد54،مجلة الرافدين للحقوق بغداد،2013.
5. حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية العراق بعد الانسحاب الامريكي، مجلة دراسات دولية العدد 52، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، 2012.
6. سامر ناهض خضير، التمويل السياسي دارسة في تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، دار السنهوري، بيروت، 2018.
7. عبد الجبار الحلفي، البطالة في العراق مع اشارة خاصة الى بطالة الشباب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد43، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
8. مي حمودي عبد الله، واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(37)، 2013.
9. زيد عدنان محسن مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005 انموذجاً"، مجلة قضايا سياسية، العدد 48 :49 (بغداد) جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية (2017).
10. ميثم لعيبي اسماعيل، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003، قراءة في الدستور والموازنة العامة، مجلة دراسات اقتصادية بيت الحكمة، العدد 20، 2008.
11. نادية أحمد ظاهر،التحديات العراقية ما بعد(داعش)نظرة مستقبلية،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،2017.
12. وسن حميد رشيد، الضمانات الدستورية للحقوق والحريات في الدستور العراقي لعام 2005، مجلة جامعة بابل، العدد (3)، للعلوم الإنسانية، 2013.

خامساً: الرسائل الجامعية

1. محمد صبري ابراهيم العزاوي، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي: دراسة في المعوقات والحلول، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.
2. نور هادي جاسم، البنية الاجتماعية والنظام السياسي في الكويت 2005-2020،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2021.
3. سعد شهاب احمد الشيخ: الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة الموصل، الموصل، العراق،2022.
4. طه ابراهيم عبد السلطة التنفيذية وتعزيز الوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (بغداد): جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية، 2017.

الأنترنت

1. **- غفران يونس،تاريخ النشر 2021/5/21،تمةالاطلاع عليه في 2023/6/28، على الرابط الالكتروني ./https://www.independentarabia.com/node**